قراهم، برئاسة ضباط اسرائيليين، على الرغم من تعرّضهم لقطع المياه عن قراهم[٣٢].

والملاحظ ان قيادة الانتفاضة حرصت على ان يكون استخدام العنف موجهاً، بالاساس، الى فئة العملاء الكبار وبعد استنفاد وسائل الامتناع والضغط المتاحة مع اعطاء فرصة كافية للتوبة. ولم يستخدم العنف بالنسبة الى العملاء الصغار، الاّ ضد بعض رموزهم الهامّة، وان كان الغضب الجماهيري قد أنتج بعض الحوادث التي استخدم فيها العنف ضد بعض العملاء الصغار دون ترتيب مسبق.

كما ابدت القيادة قدراً ملحوظاً من التسامح مع بعض العاملين في الادارة المدنية الاسرائيلية الذين لم يستقيلوا، او الذين تراجعوا عن الاستقالة، وخاصة اولئك الذين لم يمكن توفير عمل بديل لهم، والذين لا يعملون في أجهزة قمعية، او حيوية، للسلطة المحتلة.

اما فئة العملاء الكبار، فقد تعرّضت لانواع مختلفة من استخدام العنف، مثل القاء الزجاجات الحارقة والطعن بالسكاكين وحرق السيارات. كما قامت الفرق الضاربة، احياناً، باعتقال بعض العملاء للتحقيق معهم حتى يعترفوا بجرمهم ويبدوا استعداداً للتوبة، فتطوف بهم ارجاء المواقع التي ينتمون اليها ليعرفهم جميع السكان قبل اخذهم الى المسجد، او الكنيسة، وفقاً لانتمائهم الديني، لاعلان التوبة. اما الذين يرفضون الاعتراف والتوبة، على الرغم من ثبوت خيانتهم بشكل قاطع، فيتمّ اعدامهم.

كما ان هناك حالات تبدو قليلة لتصفية بعض عناصر فئة العملاء الكبار في سياق العنف الجماهيري ودون تخطيط مسبق. وابرز مثال على هذه الحالات ما حدث في بلدة قباطية، في الاول من آذار (مارس) ١٩٨٨، عندما أطلق احد العملاء النار على تظاهرة ترفع شعارات تُدينه، فقتل طفلاً في الرابعة من عمره وأصاب أكثر من عشرة بجراح، فحاصر الاهالي بيته وقتلوه وعلّقوا جثته على عمود كهرباء. وكانت هذه احدى الحالات القليلة للاعدام الثوري دون محاكمة، تقوم بها احدى اللجان الشعبية المكلّفة بذلك[٣٣].

لكن حتى في هذه الحالات، فالواضح ـ كما يظهر من المثال المذكور ـ ان عملية مواجهة عملاء الاحتلال تأخذ طابعاً جماهيرياً أكثر من طابع الاغتيال الفردي الذي تدل البيانات المتوفرة على ندرته؛ وهذا مؤشر ايجابي يبشّر بوجود وعي بأهمية عدم المغالاة في هذه العملية، حتى لا تثير نزاعات عائلية، او قبلية، أو طائفية، يمكن ان تؤثر في الشمولية الاجتماعية للانتفاضة. ولذلك، فلم يقتل سوى ١٨ عميلاً فقط خلال الشهور التسعة الاولى للانتفاضة، وفقاً للبيانات المتوفرة. ويعكس ذلك وجود نزعة للافادة من الخبرات السلبية لثورة العام ١٩٣٦ الفلسطينية. فخلال تلك الثورة، بدأت عمليات اغتيال بعض عملاء البريطانيين، لكنها لم تلبث ان اتسعت لتدخل في اطار الفوضى، وتتجه الى تصفية حسابات غير مبدئية احياناً، ممّا أدّى الى اثارة نزاعات اجتماعية عديدة.

ومن هنا أهمية الوعي الذي أبدته قيادة الانتفاضة، خلال عامها الاول، بأبعاد هذه العملية التي ينبغي الافادة فيها من التجربة الثورية الصينية البالغة الثراء في مجال التعامل مع العملاء، حيث كانت التصفية قاصرة على الرموز الكبيرة فقط، بعد ان رفع القائد ماو تسي تونغ شعار التثقيف هو العقوبة «الذي جرت على أساس أوسع عملية اعادة بناء فكري في تاريخ الثورات الوطنية المعاصرة».

حركة تحرر وطني أم ثورة اجتماعية ؟

السؤال الهامّ الذي تثيره التغيّرات الاجتماعية في الاراضي المحتلة، والتي قادت الى انتقال